كلمة

السيدة تيريزا ماكهنري رئيسة لجنة الرقابة ونائبها السيد محمد قمرة

خلال الدورة الـــ 90 للجمعة العامة للإنتربول في نيودلهي (الهند) في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

حضرات السيدات والسادة المندوبين،

يسرنا ويشرفنا اليوم أن نقدم إليكم تقرير اللجنة السنوي لعام 2021. وإنها فرصة لنا لنأتي على ذكر عملنا، وبالأخص إنجازاتنا والتحديات خلال العام المنصرم، وتوقعاتنا للمستقبل. وسنجيب على أسئلتكم في نهاية هذه المداخلة.

إن الأعضاء السبعة الذين انتخبتموهم للتوّ إلى اللجنة المشكّلة حديثا يأتون من خلفيات متعددة ومجالات خبرة مختلفة وبلدان شتى. ويمكنني أن أؤكد لكم التزام ومشاركة كل منهم في أعمال اللجنة التي تدعم بدورها عمل الإنتربول.

وأعتقد أننا متفقون جميعا على أن عمل اللجنة يحمي مصداقية الإنتربول داخل المجتمع الدولي وسمعته لدى عامة الناس وحصانته إزاء المحاكم القضائية على أنواعها. وهذه الحصانة بالغة الأهمية بالنسبة للإنتربول ولا بد منها بالتالي لحسن سير أعماله. واللجنة، وفقا لنظامها الأساسي الذي اعتُمدت أحدث صيغة منه في الجمعية العامة في إندونيسيا في عام 2016، تشرف على معاملة البيانات الشخصية في محفوظات الإنتربول وتنظر في حق الأفراد بالطعن في الانتهاكات المفترضة لقانون المنظمة الأساسي وأنظمتها.

ومن وجهة نظر عملية، تعمل اللجنة على مستويات شتى في المنظمة. فهي تتعاون أولا مع الأمانة العامة للإنتربول للسهر على تقيّد مشاريع المنظمة وقواعد بياناتها وعملياتها بمبادئ حماية البيانات التي تنعكس في أنظمتها. وهي تجري تدقيقات، ثانيا، لمساعدة الإنتربول على كشف الانتهاكات البنيوية والمنتظمة لقواعده وإيجاد سبل انتصاف لها. وهي، ثالثا وأخيرا، تعامل الطلبات الفردية.

وبالنسبة للطلبات الفردية، وكما يعرف العديد من المكاتب المركزية الوطنية بالتأكيد، اللجنة هي الهيئة التي يمكن أن يتوجه إليها الأفراد لطلب الاطلاع على البيانات المتعلقة بهم في محفوظات الإنتربول أو تصويبها أو حذفها.

وفي سياق أنشطتها، تبتّ اللجنة في قضايا يرفعها إليها مقدمو طلبات يُحتفَظ ببياناتهم الشخصية في محفوظات الإنتربول بموجب نشرة أو تعميم صادر بشأنهم مثلا، ويعتقدون أنّ أنظمة الإنتربول لم يُتقيَّد بها في تلك القضايا.

والتعاون من جانب سلطاتكم، الذي تقتضيه أنظمة الإنتربول، ضروري جدا لكي تتمكن اللجنة من النظر في تقيّد البيانات المسجلة في محفوظات المنظمة بالقواعد ذات الصلة.

وبدون التعاون من قبل مكاتبكم المركزية الوطنية، لن تكون اللجنة قادرة على تحديد مدى امتثال البيانات قيد المراجعة لأنظمة الإنتربول. وبالطبع، عندما تكون هذه البيانات غير ممتثلة لتلك الأنظمة، يجب حذفها من المحفوظات.

وبعبارة أخرى، إننا نعوّل على المعلومات التي توفرها مكاتبكم المركزية الوطنية للاضطلاع بولايتنا على نحو فاعل ونأمل أن تتيح لكم قراراتنا المبررة معرفة الأسباب التي تدفعنا إلى طرح هذا السؤال أو ذاك عليكم وكيفية استخدامنا لمعلوماتكم للبت في القضايا المعنية.

وبالطبع، لا تتفق المكاتب المركزية الوطنية واللجنة في الرأي على الدوام، ولكننا حريصون على أن تقوم علاقاتنا على الاحترام المتبادل وفهم كل منا لأدوار وكفاءات الآخر.

ونحن مقتنعون بأن المكاتب المركزية الوطنية إذا فهمت الولاية الخاصة جدا والمحدودة للجنة تصبح أقدر على تلبية طلبات المعلومات التي توجهها إليها وفهم القرارات التي تتخذها.

وأود أن أسترعي انتباهكم إلى أن اللجنة، على الرغم من أنها تبتّ في القضايا، لا تعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها محكمة قضائية على الصعيد الوطني. فنحن لا نسوّي خلافات بشأن وقائع، ولا نصدر قرارات بشأن مقبولية الأدلة، ولا نبدي آراء عامة بشأن المنظومات القضائية.

كذلك لا نحل محل السلطات القضائية الوطنية المكلفة بتقييم سلامة الأسس التي يقوم عليها تسليم المجرمين. ومجمل أنشطة اللجنة تنصب على مسألة واحدة: معرفة مدى تقيّد البيانات قيد المراجعة بأنظمة الإنتربول.

واسمحوا لي الآن بأن أعطيكم بعض المعلومات عن أعمال اللجنة العامة الماضي.

قدمت هيئة الإشراف والمشورة التابعة للجنة آراء عديدة للأمانة العامة للإنتربول بشأن امتثال المشاريع والعمليات الجارية المشتملة على معاملة بيانات شخصية في محفوظات المنظمة.

وكما تعلمون، يجعل الكثير من البلدان مشاركته في مشروع ما مرهونة باحترام المعايير التي تشتد صرامة في مجال حماية البيانات. وعمل الإشراف الذي تضطلع به الهيئة يساعد الإنتربول على تشجيع التعاون على أوسع نطاق ممكن بين سلطات الشرطة على الصعيد العالمي.

ومن جهتها، تلقّت هيئة الطلبات التابعة للجنة أكثر من 1 400 طلب جديد من أكثر من 1 600 مقدم طلبات جديد. وتمكنت من تسوية 1 597 قضية.

ومع مراعاة هذه الأرقام التي لا تضيء إلا على جزء من مجموع الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة، سنخصص الآن بضع دقائق لتناوُل بعض الصعوبات التي عرضت وأفكارنا بشأن تذليلها. ويخيَّل إليّ أن هذه الصعوبات ليست غريبة عنكم لأنكم صادفتم الكثير مثلها في منظوماتكم الوطنية.

وعمل اللجنة يتزايد تعقيدا. ويُعزى ذلك جزئيا إلى التعقيد المتزايد لمنظومات التكنولوجيا وقواعد البيانات التي يستخدمها الإنتربول، ولكني أعتقد أن ذلك يعود بشكل خاص إلى الطابع المتزايد تفصيلا وتعقيدا للحجج والمعلومات التي تحيلها إلينا المكاتب المركزية الوطنية ومقدمو الطلبات.

وللتشديد على هذه النقطة الأخيرة، ليس هناك أيّ شك في أن عدد القضايا التي تعاملها اللجنة قد تزايد بشكل ملموس على مر السنين، ولكن ما يزيد الأمر صعوبة هو أن البيانات التي تعاملها المكاتب المركزية الوطنية والطلبات الواردة من مقدمي الطلبات باتت أشد تعقيدا وتتعلق أحيانا بادعاءات احتيال وفساد عمومي معقدة. وهذا التعقيد يعني مزيدا من العمل بالنسبة للجنة وفي العديد من القضايا بالنسبة للمكاتب المركزية الوطنية عندما تطلب اللجنة معلومات من المكتب مصدر البيانات.

ومن بين الصعوبات الأخرى التي تواجهها اللجنة بصفتها هيئة الإشراف في المنظمة يُذكر الاهتمام والانتباه الشديدان اللذان يثيرهما الإنتربول لدى العديد من المراقبين الخارجيين سواء أكانوا وسائل إعلام أم هيئات وطنية أو إقليمية أم منظمات غير حكومية. والعدد المتزايد من الادعاءات والتقارير العمومية المتعلقة بإساءة استخدام قنوات الإنتربول دفع المراقبين إلى طرح مدى تحكّم الإنتربول واللجنة بطرق استخدام منظومات المنظمة على بساط البحث وتقديم تعليقات وإثارة شكوك بهذا الصدد.

بالطبع، تسعى اللجنة إلى مواجهة التحديات المطروحة إدراكا منها لمحدودية الموارد في عالمنا هذا ولضرورة تحديد الأولويات ولكون جوهر عمل اللجنة، ولا سيما البت في الطلبات الفردية، هو أولى الأولويات.

وإن أحد أبرز طموحات اللجنة في العام القادم هو تعزيز فهم عملها ووضع طرائق أفضل للتعاون مع مختلف الجهات المعنية. فهي تود على سبيل المثال التعمق في بحث المشكلات الصعبة التي كثيرا ما تُطرَح بشأن طلبات الاطلاع على البيانات وكشف بعض المعلومات لمقدمي الطلبات أثناء دراستها لطلبات متعلقة بحذف البيانات.

وفي إطار الجهود المتزايدة التي نبذلها لتحسين التواصل بين اللجنة والمكاتب المركزية الوطنية، نود أن نقترح على هذه المكاتب التفكير، إذا أمكن، في تعيين جهة اتصال يمكن للجنة التوجه إليها لطرح الأسئلة. فنحن نعتقد أن تعيين جهة اتصال لديها بعض الخبرة في العلاقات مع اللجنة كفيل بتعزيز فعالية المكاتب واللجنة على حد سواء.

وتود اللجنة أيضا مواصلة تحسين المعلومات التي توضع في متناول الجمهور ومقدمي الطلبات. وقد سبق أن استحدثنا أدوات في خدمة هؤلاء، مثل ركن للأسئلة الشائعة مخصص لمقدمي الطلبات. وإننا نأمل في المستقبل، إذا سمحت الموارد بذلك، في تعزيز تواصلنا المباشر مع المجتمع المدني ولا سيما مع أولئك المعنيين بأنشطة الإنتربول واللجنة.

ونريد أن يتسم عمل اللجنة بمزيد من الشفافية في المستقبل، مع احترام السرية بالطبع. فنحن نأمل مثلا نشر المزيد من القرارات الغُفْل على موقع الويب.

وفي سياق تعزيز الشفافية، نود أيضا دراسة مسألة نشر معلومات ذات طابع عام عن القضايا التي تعاملها اللجنة، من قبيل الإحصاءات الإضافية مثلا.

أخيرا، كما أشرنا إلى ذلك مع الأمين العام للإنتربول واللجنة التنفيذية للمنظمة، نعتقد أن اللجنة يجب أن تواصل، مع الإنتربول، تقييم وبحث السبل التي تتيح لها أداء مهمتها - وهي مهمة تتسم ببالغ الأهمية لاستمرار المنظمة في تحقيق النجاح.

باسم اللجنة، نشكر لكم انتباهكم ودعمكم المستمر لعملنا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

- - - - - -